

ابن هشام

ومما يذكر فيشكر أنه أتى في هذا المختصر بما أغفل التنبيه عليه جميع النحويين، وهو الحال المؤكدة لصاحبها كقوله تعالى: ﴿لَأَمِّنَ مِنْ فِى الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وكما يقال: جاء الناس قاطبة، أو كافة، أو طراً. وقد استدرك على ابن مالك تمثيله بالآية للحال المؤكدة لعاملها وقال: أنه سهو، والقول ما قالت حذام.

وفى حاشية عبادة صفحة ٥٤ ج ٢ تحمل لصحة التمثيل على وجه سريان العموم من المعمول إلى العامل، والمراد بابن مالك ابنه «بدر الدين» ابن الناظم لا والده محمد بن مالك.

وهو فى تمثيله يعنيه أن يضبط ما يأتى به من أمثلة، وأن يذكر المراجع اللغوية التى اعتمد عليها إذا تصدى للرد على مخالفيه، فقد ضبط الزرافة بفتح الفاء «الزاي» ورمى بالجهل من عاب عليه الجزم بفتحها.

قال: فى التمثيل للحال اللازمة وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقوله تعالى: ﴿وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلاً﴾ [الانعام: ١١٤] أى: مينا، وقول العرب: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها» فالزرافة بفتح الزاي مفعول لخلق، ويديها بدل منها: بدل بعض من كل، وأطول حال من الزرافة، ولو قال: حال من يديها لكن أوزن، بل لعله يريد ذلك، ومن رجلها متعلق بأطول، وقد عاب بعض الجهال ما جزم به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب ابن الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامة، فقال فى باب: «ما جاء مفتوحاً والعامة تضمه» ما نصه: «وهى الزرافة - بفتح الزاي - لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس: «زرافة» بالفتح وهو الوجه والعامة تضمه.. انتهى كلامه.

واللغات الشاذة لا تخصى وإنما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم، وقد رأيت الوجهين فى «القاموس»^(١) - وفى «مختار الصحاح»^(٢) دون ترجيح. وقال: الشيخ عبادة: «وحكى النووى فى تحريره الضم عن الجوهري». ثم قال فى الكلام على «حرى» التى من أخوات كاد: «ولا أعرف من ذكر

(١) حاشية الشيخ عبادة ٣ : ١٤٧ .

(٢) حاشية الشيخ عبادة ٢ : ٢٧١ .

(٣) حاشية الشيخ عباده ٢ : ٥٥ .